**المحاضرة رقم 17 في عقود الأعمال**

**المحور الرابع: مصطلحات التجارة الدولية**

نشأت مصطلحات التجارة الدولية لتفسير مجريات تبادل البضائع بين البائع والمشتري، ويطلق عليها شروط التسليم، البيوع التجارية الدولية وعقود أو شروط التجارة، و قد تم تحديثها مرارا لمواكبة تطور أساليب البيع الدولي.

**أولا: مفهوم مصطلحات التجارة الدولية:**

تعتبر المصطلحات التجارة الدولية والتي تعرف باسم “INCOTERMS ” من أهم إصدارات غرفة التجارة الدولية بباريس، حيث تحدد مسؤوليات البائع والمشتري تحت عمليات البيع التجاري[[1]](#footnote-1).

**1- التعريف بمصطلحات التجارة الدولية:**

تعرف مصطلحات التجارة الدولية على أنها: " قواعد وقوانين دولية لتفسير المصطلحات والمفاهيم التجارية المثبتة في الغرفة التجارية الدولية، أو هي تعبير عن المصطلحات التجارية الدولية المستخدمة في البيوع الدولية، ذلك أنها تنصرف إلى صيغ قانونية تجارية معروفة على الصعيد الدولي، تحدد ماهية إلتزامات طرفي عقد البيع الدولي، وتعين إلتزامات في شأن نقل البضاعة والتأمين عليها، والتعامل بشأن التخليص الجمركي، وتستخدم بالإضافة إلى ذلك في حالة نشوب نزاع تجاري".

كما تعرف مصطلحات التجارة الدولية:" بأنها نماذج لشروط التجارة الدولية، دورها تحديد إلتزامات البائع والمشتري في الصفقات التجارية، واختيار قواعد **الانكوترميز** هو نتيجة للمفاوضات بين البائع والمشتري، وبالتالي من شأنها أن تلبي رغبات الطرفين، وبالتالي تقع قواعد INCOTERMS في إطار عقود البيع، وتستخدم للتحكم في العلاقة البائع / المشتري كما أن هذه القواعد تؤثر على عقود أخرى كعقد النقل أو عقد التأمين، كما أنها تساعد على تحديد تكاليف النقل والرسوم الأخرى التي يتكبدها كل طرف ومتى تتحول المخاطر من طرف إلى آخر.

إن استخدام مصطلحات التجارة الدولية يساعد على تحديد مسؤوليات الأطراف في عقد البيع الدولي للبضائع، فهي تستخدم عند القيام بأية عملية تبادل تجاري أيا كانت (تشمل نقل بضائع ملموسة) سواء تم استخدام أداة من أدوات تمويل التجارة من عدمه[[2]](#footnote-2).

**2- أهمية مصطلحات التجارة الدولية:**

اكتسبت الإنكوتيرمز أهميتها نظرا لاستخدامها المستمر من أطراف عملية البيع التجاري:

- تساعدهم على تحديد (بصفة واضحة) مسؤوليات الأطراف سواء بائعين أو مشترين،

- تعمل على تنفيذ عملية البيع التجاري بطريقة آمنة.

- استخدام هذه المصطلحات فإنه يساعد على التقليل -إن لم نقل القضاء- من احتمال وجود خلاف بين أطراف عملية البيع التجاري الدولي فيما يتعلق بتحمل المصروفات والرسوم المتعلقة بنقل البضائع من البائع إلى المشتري وتحديد دقيق لأماكن أو موانئ نقل أو تحويل المخاطر المرتبطة بنقل البضائع فيما بين البائع والمشتري.

- تنمية واستقرار عمليات البيع التجاري سواء الدولية أو المحلية، حيث أن استخدام هذه المصطلحات لا يقتصر فقط على عمليات التبادل التجاري التي تتم بين أطراف متواجدين في دول مختلفة وإنما ينسحب أيضا لتغطية عمليات التبادل التجاري المحلية[[3]](#footnote-3).

**3- خصائص مصطلحات التجارة الدولية:**

يمكن توضيح أهم ملامح وخصائص قواعد الأنكوترميز في التالي:

**أ- من الضروري تحديد مكان التسليم في المصطلح المستخدم**، حيث يلاحظ أنه من بين الالتزامات التي تقع على المشتري أن يذكر صراحة مكان التسليم حيث تنتهي عند هذه النقطة مسؤولية البائع وتبدأ في نفس الوقت مسؤولية المشتري، أما في حالة عدم ذكر المكان يختار البائع المكان الذي يراه مناسبا له وفي المقابل يتحمل المشتري النفقات والمخاطر.

**ب- المواءمة مع الأعراف والعادات في ميناء الشحن والتفريغ**، نظرا لكون قواعد الأنكوترميز تتأثر بشكل كبير بالعادات والأعراف المتبعة في الموانئ المختلفة، والتأكيد على ضرورة أن يلم البائع بمثل هذه الأعراف والعادات وذلك قبل توقيع العقد التجاري.

**ج- صراحة ووضوح الطرف الذي يتحمل نفقات الشحن والتفريغ للبضاعة في الموانئ**، من المعلوم أن قواعد الأنكوترميز لا تتدخل في تفاصيل العقد، يستوجب على طرفي التعاقد تحديد الطرف الذي يتحمل نفقات تحميل البضاعة أو وضعها داخل الحاويات وغيرها، وذلك عن طريق إضافة بعض الكلمات التي توضح ذلك بجانب المصطلح المستخدم، حيث تضع هذه المصطلحات التكاليف إما على عاتق المصدر أو المستورد تلقائيا.

**د- إستخدام قواعد الأنكوترميز مع وسائط النقل المختلفة،** وهو ما أضفى على مصطلحات التجارة الدولية ميزة هامة وذلك في ظل وجود تكتلات إقتصادية عملاقة وانسياب حركة التجارة بين دول.

**ه- التطابق بين مصطلحات الأنكوترميز والتجارة من الباب إلى الباب**، حيث يمثل أحد المصطلحات أكثر الإلتزامات على عاتق البائع وهو مصطلحDDP وسيتم شرحه لاحقا، يقوم البائع بتسليم البضاعة للمشتري على ظهر وسيلة النقل دون تفريغ، مع دفع الرسوم الجمركية لإستيراد، وذلك في مكان الوصول المعين.

**ن- التوافق وعدم التعارض مع القوانين الحمائية لبعض الدول،** فمن المعلوم أن الدول النامية لا تمتلك أساطيل بحرية بالدرجة الكافية والتي تقوم بالتعاقد وكراء سفن لإستيراد أو التصدير، حيث يمكن إختيار السفينة الناقلة في حالتي البيع أو الشراء، لذلك فالدول النامية تستعمل مصطلحات معينة في حالة البيع ومصطلحات أخرى في حالة الشراء حتى يتسنى لتجارها إختيار سفن بلادهم، والشحن والتأمين عن طريق الشركات الوطنية.

**4- ظهور مصطلحات التجارة الدولية:**

تعد مصطلحات التجارة الدولية من بين أهم إصدارات غرفة التجارة الدولية بباريس سنة 1936، ويمثل كل مصطلح منها عقدا نموذجيا من عقود البيوع الدولية، إلا أن هذه المصطلحات ظهرت خلال مراحل تاريخية متعاقبة، كما أخضعت هذه القواعد إلى تعديلات مضطردة لكي تتوائم بشكل دائم مع الطفرات السريعة لمقتضيات التجارة الدولية، وكان أخر تعديل لهذه المصطلحات سنة 2020.

**أ- المراحل التاريخية لظهور مصطلحات التجارة الدولية:**

ظهر أول استخدام لمصطلحات التجارة الدولية عام 1812، حيث استخدم بداية مصطلح (Free On Board – FOB) أمام المحاكم الإنجليزية، تبعه استخدام مصطلح سيف (Cost, Insurance, Freight paid to .. – CIF) عام 1895 وذلك قبل تأسيس غرفة التجارة الدولية عام 1919 بفرنسا، وقامت غرفة التجارة الدولية عام 1936 بالإعلان عن أول إصدار من إصدارات المصطلحات التجارية الدولية والذي تضمن حينها **ستة (06)** مصطلحات تجارية وهي[[4]](#footnote-4):

**- الشحن إلى جانب السفينة:** (Free Along side ship FAS)

**- التسليم على رصيف الشحن** (Ex – Quay)

**- التسليم خارج السفينة** ( Ex- Ship)

**- التسليم على متن السفينة** ( Free On Board)

**- التسليم على متن السفينة**(النولون مدفوع/الأجرة المستحقة للناقل( Cost & Freight

**- التسليم على متن السفينة:** أجرة السفينة، الشحن والتأمين مدفوعين: ويعبر عنه باللغة الأجنبية بمصطلحات ((Cost , Insurance, Freigh

ومع التطورات المتلاحقة لأساليب تنفيذ عمليات البيع أو التبادل التجاري وتعدد المصروفات والنفقات المرفأية والرسوم والجمارك وتكاليف الشحن والتأمين أصبح من الضروري على غرفة التجارة الدولية بباريس المراجعة والتحديث المستمر لإصداراتها من قواعد المصطلحات التجارية الدولية والذي أدى إلى وجود العديد من تلك الإصدارات خلال الأعوام 1953، 1976، 1980، 1990، 2000 و2010، وكان كل إصدار من هذه الإصدارات يتضمن تعديلات إما بالحذف أو الإضافة أو التوضيح لمصطلحات التجارة **(الإنكوتيرمز)** المستخدمة بما يتوافق ومتطلبات تنفيذ عقود البيوع الدولية وتطوير تنفيذ العمليات التجارية حينها، ومع كل إصدار تؤكد غرفة التجارة الدولية **أن الإصدارات السابقة لازالت قابلة للاستخدام إذا ما ارتأى أطراف عملية التبادل التجاري استخدام أي إصدار سابق وتوافقوا على ذلك**[[5]](#footnote-5).

لقد راعت غرفة التجارة الدولية بإصداراتها المختلفة إشراك الأطراف المرتبطة بعملية نقل وتسليم البضائع من شركات نقل وشركات تأمين وتجار وخبراء بالبنوك وقانونيين لضمان تغطية جميع بنود الإلتزامات والمسئوليات المتضمنة تحت عمليات التبادل التجاري، وأصبح من المتعارف عليه أن تقوم غرفة التجارة الدولية بعمل تلك المراجعة كل **عشر 10 سنوات**.

بناء على ذلك قامت غرفة التجارة الدولية في يناير من سنة 2020 بإصدار أحدث الإصدارات من مصطلحات غرفة التجارة الدولية (الإنكوتيرمز 2020 INCOTERMS ) والتي تضمنت بعض التعديلات لإصدار 2010 [[6]](#footnote-6).

1. - أحمد حسني محمود، البيوع البحرية: دراسة لعقود التجارة البحرية الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 245. [↑](#footnote-ref-1)
2. - أحمد حسني محمود، المرجع السابق، ص 246. [↑](#footnote-ref-2)
3. - جاك صابونجي، المصطلحات التجارية الدولية الحديثة "الانكوتيرمز 2000"، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2001، ص 55. [↑](#footnote-ref-3)
4. - محمد حسين منصور، العقود الدولية: ماهية العقد الدولي، أنواعه وتطبيقاته، مفاوضات العقد وإبرامه، مضمونه وأثاره وانقضاءه الصياغة والجوانب التقنية والائتمانية والالكترونية، الاختصاص القضائي والقانوني، التحكيم وقانون التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 253. [↑](#footnote-ref-4)
5. - محمود سمير الشرقاوي ، العقود التجارية الدولية: دراسة خاصة لعقد البيع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 119. [↑](#footnote-ref-5)
6. - مختار السويفي، مصطلحات التجارة الدولية والنقل البحري وأنواع النقل الدولي الأخرى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص 31. [↑](#footnote-ref-6)